

Distr.: General  
13 May 2008  
Arabic  
Original: Russian



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة  
الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن  
المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها  
جمهورية بيلاروس بهدف تنفيذ القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) (انظر المرفق).



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

تفيدكم، عملاً بالمادة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، بأن الهيئات الوطنية المختصة في جمهورية بيلاروس اتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرات ٣ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

وتنفذ الهيئات الوطنية المختصة أعمال الرقابة فيما يتصل بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المشار إليهم في القرار، أي أنه تنفذ في جمهورية بيلاروس، بحق المشار إليهم من الأشخاص والمنظمات، التدابير المنصوص عليها في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من القرار.

وأدجت قوائم الأصناف والمواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيات، المذكورة في الوثيقتين S/2006/814 و S/2006/815، في مجال مراقبة الصادرات في تشريعات جمهورية بيلاروس. واتخذت الهيئات الحكومية لجمهورية بيلاروس التدابير اللازمة لمنع تسليم أو بيع أو نقل الأصناف والمواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيات المشار إليها أعلاه إلى إيران، وفقاً لما تنص عليه الفقرة ٨ من القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

وصدرت التوصية للمنظمات المعنية لتتحلى باليقظة وتسترد في أعمالها بأحكام الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار، فيما يتعلق بتقديم الدعم المالي والمساعدات المالية والتسهيلات الائتمانية للمشاركين في أنشطة تيسر إنتاج وانتشار الأسلحة النووية من الأفراد والمنظمات. ولم تكتشف وقائع تتعلق بتنفيذ عمليات مالية مع أشخاص اعتباريين وطبيعيين في إيران، من الخاضعين لتدابير تجميد الأصول المالية.

وصدرت التوصية للهيئات الحكومية بجمهورية بيلاروس كي تسترد بأحكام القرار في التعامل مع المؤسسات المالية والمصارف الإيرانية، بهدف الحيلولة دون تقديم المساعدة على تنفيذ برنامج إيران النووي ذي الطابع العسكري وتصنيع وسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل. وصدر توجيه إلى اللجنة الجمركية لجمهورية بيلاروس، بموجب الفقرة ١١ من القرار، بشأن تفتيش الشحنات المتجهة إلى إيران والقادمة منها، على طائرات وسفن تابعة لشركات نقل إيرانية، أو أثناء مرورها العابر خلال إقليم جمهورية بيلاروس.